الأخوان المسلمون استنكروا ولم يصدروا بيانا رسميا.. وبيان رجل الاعمال المسيحي صدم الجميع

الاردن وحماس: ردود فعل محتارة وصحافة تائهة ودعوات لاغلاق الملف

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

تقليب صفحات الصحف الاردنية يعكس الانطباع حول حيرة الوسط الاعلامي في التعامل مع ملف الازمة الخاص بحركة حماس، فخلافا للمتوقع لم ينقلب كثير من ابرز الكتاب على حركة حماس بعد ان قدمت السلطات الحكومية دليلها التلفزيوني الموثق بخصوص قضية تهريب الاسلحة التي تورطت بها حماس.

وبوضوح شديد تجنب كتاب كثيرون قريبون من السلطة او محسوبون عليها التطرق للموضوع لا لصالح استغلال الحدث لاتهام حماس واسترسال في اتهامها، ولا لصالح ترويج وتسويق الرواية الرسمية المتلفزة والتي كانت الى حد ما اكثر تفصيلا وصلابة من الروايات السابقة.

وبوضوح شديد بدت الانعكاسات الاعلامية والصحافية محتارة في التعامل مع هذا الملف الحساس جدا خصوصا ان احدا بكل الاحوال سواء كان قريبا من السلطة او بعيدا عنها او مستقلا لا يقبل على الاطلاق فكرة تخزين اسلحة ومتفجرات تحت اي لافتة بما في ذلك لافتة حماس رغم ان الكل يجمع على ان مسألة تهريب الاسلحة روتينية وقديمة ومكررة وحدثت كثيرا في الماضي وستحدث في المستقبل.

وعناصر الحيرة في المشهد الصحافي والاعلامي الاردني يمكن تلمسها ببساطة، فالمقالات الوحيدة التي ظهرت لصالح الرواية الرسمية كانت لبعض الاقلام المتشنجة اصلا اما ضد حماس والاسلاميين او ضد الفلسطينيين لاسباب عقائدية احيانا وسياسية احيانا اخرى وشخصية في اغلب الاحيان.

وباستثناء صحيفة «الرأي» التي مثلت جوهر الموقف الرسمي عبر مقالات باسم محررها السياسي او باسم بعض كتابها لم تتحرك قوة الكتاب والمعلقين بنفس السرعة مع الرواية الحكومية ولم تتظهر نغمة اتهامية او انقلابية على حماس فكل ما ظهر ضد حماس في الصحف الاردنية تحريضي او ينطوي على نكاية بجماعة الاخوان المسلمين الوطنية مما يدلل على ان عملية اقتناص للمشهد حصلت.

وعلى العكس ظهر في الصحف المستقلة اليومية كلام لا يناقش الحدث او الرواية الرسمية بل يرصد احساس الرأي العام بوجود خلل في صلابة القصة ويرصد ايضا ظاهرة غريبة عبر عنها احد اعضاء البرلمان البارزين وهي وجود رواية اصلب واكثر تماسكا فعلا لكن يرافقها سؤال غريب لماذا لا يصدق الناس عموما ما حصل.

ويمكن القول ان هذا السؤال يعكس حقيقتين لا بد من الاشارة لهما الاولى تتعلق برصيد حماس الفعلي في الشارع الاردني كحركة وطنية مقاومة في فلسطين لم يسبق لها ان حاولت التخريب لا في الاردن ولا في اي مكان عربي اخر، والثاني يتعلق بوجود حاضنة لحركة حماس وافكارها وبرامجها ممثلة بجماعة الاخوان المسلمين التنظيم الاكبر في البلاد والعامل في المملكة منذ خمسين سنة في اطار شراكة ملموسة مع النظام وهو نفسه التنظيم الذي اعلن قادته عندما سئلوا بأنهم لا يصدقون الرواية الرسمية وهو نفس التنظيم الذي اعلن قادته اعتقال عدد من اعضائه مما سمح بنقاش حول الخلط ما بين ما هو اخواني وما هو حماسي.

لكن الأخوان المسلمين ولأسباب غير مفهومة أحجموا حتى الآن عن إصدار بيان رسمي واحد لا هم ولا ممثليهم في البرلمان يعلنون فيه بوضوح موقفهم من مسار الأحداث، فهم لا يسعون لتسليم الحكومة حججا وبراهين تربطهم بحركة حماس مما يعني ان حلقات الغموض والإثارة بخصوص ملف الأسلحة لا زالت تشمل كل الطيف السياسي الأردني.

وبسبب أزمة الثقة التقليدية والتاريخية بين الحكومة والناس على حد تعبير الكاتب فهد الخيطان المقرب من وزيرين على الأقل في الحكومة معنيين بأزمة حماس هما وزيرا الخارجية والداخلية.. بسبب هذه الأزمة لم يلتفت كثيرون لما تعلنه الحكومة الأردنية حول رفض حركة حماس المشاركة في الوفد الأمني السياسي الذي حضر لعمان وإن كان الناطق الرسمي ناصر جودة قد فتح الباب أمس الأحد وبعد تصرحيات محمود الزهار الأخيرة لمناقشة «أمنية» مع حماس إشترط ان تسبق النقاش السياسي.

وخلافا للعادة لم تحصل الحكومة على مساندة مباشرة وواضحة من القوى الأخرى في المجتمع مثل قوى البرلمان الذي يصدر بيانات بمثل هذه المناسبات ووسط التعاطف الإسلاميين في النقابات المهنية مع حركة حماس اصلا يبقى ان حلقات «الفراغ» ما زالت مرصودة في المشهد ويبقى ان الحالة العامة برلمانيا وصحافيا «تائهة» ليس بين تصديق الرواية الرسمية او عدم تصديقها بل بين رواية رسمية لها بالضرورة جذور وبين تفاصيل تبدو غريبة او غير مفهومة او لا تتوازن مع طبيعة البيانات الرسمية التي كانت تتحدث عن «شيء ضخم» لم يظهر بعد فعلا على شاشة التلفزيون.

ووسط هذا التوهان لا مجال لا للعقلاء ولا للحريصين على الوحدة الوطنية والإستثمار والسياحة داخل الأردن إلا الدعوة لوقف التصعيد المتبادل والإستناد إلى قاعدة تقول بأن الطرفين «خاسران» في النتيجة من وراء هذه الأزمة وإن كان سعي الحكومة الأردنية «لتسييس» الموضوع قد شابه بعض الخلل الفني او غابت عنه بعض المهارات الاحترافية بعد ان قدم الأمن حيثياته ومعلوماته وفقا لرؤيته في المصالح العليا.

وعموما يعرف الجميع في عمان ان تهريب الأسلحة قائم وممكن ومنذ سنوات ويحصل في كل الإتجاهات اللبنانية والأردنية والعراقية والفلسطينية والمصرية، ويعرف الجميع ان هناك «مبررات» قد يفهمها الناس لفكرة قيام حماس بتأمين سلاح لأغراض المقاومة لكن هناك مبررات لا يمكن فهمها لفكرة «تخزين أسلحة» بهدف إستخدامها على الأرض الأردنية حصريا ووسط أردنيين نال «الإرهاب» من مشاعرهم ويتواجدون في محيط ملتهب ومفتوح على كل الإحتمالات.

حماس من جهتها تعترف نسبيا بوقائع «التهريب» لكنها تنفي اي تفكير في التخريب والمقربون الكثر منها في عمان لا يصدقون على الاطلاق بان حماس يمكن ان تسعى للتخريب في اي يوم من الايام لكن حتى هؤلاء المقربون يعترفون بوجود مشكلة مؤخرا اسمها حماس الداخل وحماس الخارج ويشيرون احيانا للعامل الاقليمي باعتباره طرفا في معادلة حماس وذلك قد يكون واقعا لا يمكن نفيه الا ان السلطات الاردنية تراهن عليه في تفسير وتحليل هجمتها على من تجرأ في حماس وفكر بتغيير قواعد اللعبة مع الاردن.

ومن هنا يمكن القول ان الموقف معقد فعلا وتدخل فيه كل الاعتبارات، لكنه اصبح اكثر تعقيدا في ضوء المستجدات، فقد اثار تصريح لرجل الاعمال الاردني المسيحي سامي حنا جورج صدمة حقيقية في الاوساط السياسية والاعلامية بعد ان ظهر الاخير على شاشة محطة الجزيرة وهو يعلن بانه ليس طرفا في المسألة وانه لا يصدق الرواية ويستغرب الزج باسمه في الموضوع مستعرضا وجود علاقات قديمة بينه وبين حماس، ومؤكدا بأنه عضو مؤسس في جبهة مكافحة الصهيونية وان حماس تعرف ذلك قاصدا بوضوح الاشارة الى انه لا يمكن ان يكون مثارا للاشتباه باليهودية ولا يمكن ان يكونا هدفا مرشحا للاغتيال من قبل حركة حماس حصريا خلافا لما جاء على لسان احد المعتقلين في الاعتراف التلفزيوني.

بيان رجل الاعمال المسيحي خوري اثار تساؤلات مجددا وسمح بوجود تأملات تتحدث عن ثغرات غير مفهومة في الاعترافات المتلفزة وهي ثغرات يعتقد انها بحاجة لتفسير لكن السلطة الاردنية بكل رموزها ترفض التشكيك. وفي الواقع لم يحصل حتى الان تشكيك علني وان طرحت اسئلة واستفسارات بعنوان بعض الثغرات من طراز تأثير ما حصل على السياحة بعد اعتراف المعتقلين بانهم رصدوا السياح في مدينة العقبة، فمنذ سنوات طويلة ورغم اكتشاف عشرات الخلايا الارهابية والاصولية لم يضرب سائح واحد من الاجانب في الاردن واسئلة من طراز تأثير الاعترافات على الاستثمار، فليس سهلا اختيار هدف للاغتيال وهو عبارة عن رجل اعمال مسيحي قومي متعصب في الواقع ضد الصهيونية في بلد التيار الابرز فيه هو التيار الاسلامي.

حلقات الرواية باختصار لم تكتمل بعد وفي حالة استثناء التحريضيين والموتورين واصحاب الاجندة المضادة اصلا لحماس وللفلسطينيين يمكن القول ان الصوت الاعلى حتى الان في الساحة السياسية والاردنية والحزبية هو الصوت الداعي لاغلاق صفحة الخلاف والأزمة واغلاق الملف وايجاد حل سياسي دبلوماسي يوقف التداعيات ولا يسمح بالمزيد من الجدل دون ان يعني ذلك بكل الاحوال الموافقة بأي شكل وبأي حال على المساس بالأمن الاردني.

تقرير يتحدث عن إعترافات بالإكراه وتجاهل محكمة أمن الدولة لذلك؛

الأردن: منظمة العفو الدولية تدعو لفتح تحقيقات حول تعذيب المعتقلين واساءة معاملة المعتقلين

لندن ـ «القدس العربي»:

دعت منظمة العفو الدولية الحكومة الأردنية إلى فتح تحقيق شامل وغير متحيز بشأن التقارير المتواترة المتعلقة بتعذيب السياسيين المشتبه بهم وبإساءة معاملتهم من قبل دائرة المخابرات العامة، جهاز الأمن الرئيسي المعني بالاعتقال السياسي.

ووجهت المنظمة دعوتها هذه رداً على الشكاوى المتكررة ضد التعذيب من قبل المؤسسات الأمنية أثناء الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي في مركز اعتقال المخابرات الواقع قرب وادي السير في عمان. فما وصلت منظمة العفو الدولية تقارير عن معتقلين يُكرهون على توقيع «اعترافات» تستخدم ضدهم في محاكمات أمام محكمة أمن الدولة، وهي محكمة خاصة تشكل إجراءاتها خرقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ووفقاً للتقارير، فإن المحكمة غالباً ما لا تحقق في الشكاوى التي يتقدم بها المتهمون بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم السابق على المحاكمة، وما لا ترفض الأدلة التي يتم انتزاعها تحت التعذيب.

وقالت المنظمة في بيان لها أرسلته لـ«القدس العربي» إن منظمة العفو الدولية تعترف بواجب السلطات الأردنية الكامل في أن تقدم إلى العدالة من يرتكبون أعمالاً إرهابية أو سواها من الجرائم، ولكنه يتعين عليها وهي تقوم بذلك أن تتقيد بواجباتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان في ضمان أن لا يُخضع المشتبه بهم للتعذيب أو سوء المعاملة، واستفادة هؤلاء من الإجراءات المرعية.

ولقد ساورت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها بصورة متكررة مع الحكومة الأردنية بشأن استخدام الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي لأسباب بينها أن الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي يسهّل تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم. وبصورة عامة، يُحتجز المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي لفترات تتراوح بين أسبوع واحد وشهرين، مع أن البعض يحتجز لفترات أطول. وخلال هذا الوقت، يسعى المحققون إلى انتزاع «الاعترافات» أو أشكال أخرى من الإقرار يمكن استخدامها في عمليات المقاضاة التالية أمام محكمة أمن الدولة.

إن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي يعني حتماً إمكان إخفاء أي أدلة جسدية على التعذيب بسهولة نظراً لأن المعتقلين يحرمون من فرصة الالتقاء بمحام أو بعائلاتهم حتى تبرأ جراحهم ويصبح من الصعب إثبات مزاعمهم بأنهم قد تعرضوا للتعذيب في غياب الشهود المستقلين.

وفي تعليقها على التقرير الدولي الثالث للأردن حول تنفيذه لأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 1994، أوصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن «تقتصر تدابير الاعتقال الإداري والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي على حالات محدودة جداً واستثنائية». وتزيد التقارير الواردة بشأن مشروع قانون الأمن الوطني (الذي لم يعرض بعد على البرلمان) الذي يجيز اعتقال من يشتبه بأن لهم صلة بالإرهاب إلى أجل غير مسمى دون توجيه تهم إليهم من بواعث القلق بشأن التنصل حتى من الإجراءات المرعية التي تعطى للمعتقلين حالياً.

في ضوء ما سبق، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الأردنية إلى مساوقة تشريعها وممارساتها على الصعيد الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإلى كفالة اعتماد جميع الضمانات الممكنة لمنع التعذيب وسوء المعاملة. كما تدعو المنظمة الحكومة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (البروتوكول). حيث يقتضي البروتوكول أن يقوم خبراء دوليون مستقلون بزيارات منتظمة لأماكن الاعتقال ليجروا تقويماً لظروف احتجاز المعتقلين والمعاملة التي يتلقونها بغرض رفع توصيات لتحسينها. كما يقتضي أن تُنشئ الدول آلية وطنية تقوم بزيارات لأماكن الاعتقال وتتعاون مع الخبراء الدوليين.

الشديدين حيال ما يلقونه من سوء المعاملة أثناء الاستجواب في دائرة المخابرات العامة، وإزاء الأحكام الجائرة التي أصدرتها بحقهم محكمة أمن الدولية». وثمة شكوى جماعية من المعتقلين في أجنحة «التنظيمات» الذين زارتهم اللجنة ضد الضرب المبرح الذي يعانيه المعتقلون، وضد ما يلقونه من شتائم وإذلال في دائرة المخابرات العامة (في ما أسموه الساحة)، قبل أن يُنقلوا إلى السجون. ويُمنع البعض كذلك من النوم ويدلق الماء عليهم عندما يحاولون ذلك.

كما يُحظر على عائلاتهم زيارتهم، بينما يجري إخفاء الموقوفين الذين تعرضوا للضرب عن عيني ممثل الصليب الأحمر عندما يقوم بزيارة المعتقلين. «وقد ذكر بعض المحبوسين أنه قد جرى جلب أقربائهم وضربهم أمامهم».

وفي وقت سابق، أبلغ عدة محامين مندوبي منظمة العفو الدولية لدى زيارتهم الأردن في شباط (فبراير) 2006 أن المتهمين الذي مثّلوهم في محاكماتهم أمام محكمة أمن الدولة أدينوا بجرائم إرهابية من قبل المحكمة استناداً إلى إفادات زعموا أنها قد انتُزعت منهم بالإكراه، وقاموا بالتنصل منها في المحكمة.

ومن حق مثل هؤلاء المتهمين استئناف ما يصدر بحقهم من إدانات وأحكام أمام محكمة التمييز، وعلى ما يبدو، فإن المحكمة قد ردت بعض الأحكام استناداً إلى ما رأت فيه المحكمة «أساليب تحقيق غير مناسبة». بيد أن المحاكم، حتى في مرحلة الاستئناف أمام محكمة التمييز، دأبت بانتظام على عدم إعارة اهتمام كاف لمزاعم المتهم المتعلقة بالتعذيب عند النظر في القضايا، بما في ذلك القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام.

ولقد أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها بشأن ما يرتكب من تعذيب وسوء معاملة من قبل الدوائر الأمنية لسنوات عديدة. فقبل ثلاثة أسابيع فقط، نشرت «لجنة الحريات الأردنية» تقريراً حول الزيارات التي سمح لها القيام بها لستة سجون ما بين تشرين الأول (اكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر) 2005. وبحسب تقرير اللجنة، أعرب السجناء الإسلاميون عن «الغضب والإحباط ومن هنا يمكن القول ان الموقف معقد فعلا وتدخل فيه كل الاعتبارات، لكنه اصبح اكثر تعقيدا في ضوء المستجدات، فقد اثار تصريح لرجل الاعمال الاردني المسيحي سامي حنا جورج صدمة حقيقية في الاوساط السياسية والاعلامية بعد ان ظهر الاخير على شاشة محطة الجزيرة وهو يعلن بانه ليس طرفا في المسألة وانه لا يصدق الرواية ويستغرب الزج باسمه في الموضوع مستعرضا وجود علاقات قديمة بينه وبين حماس، ومؤكدا بأنه عضو مؤسس في جبهة مكافحة الصهيونية وان حماس تعرف ذلك قاصدا بوضوح الاشارة الى انه لا يمكن ان يكون مثارا للاشتباه باليهودية ولا يمكن ان يكونا هدفا مرشحا للاغتيال من قبل حركة حماس حصريا خلافا لما جاء على لسان احد المعتقلين في الاعتراف التلفزيوني.

بيان رجل الاعمال المسيحي خوري اثار تساؤلات مجددا وسمح بوجود تأملات تتحدث عن ثغرات غير مفهومة في الاعترافات المتلفزة وهي ثغرات يعتقد انها بحاجة لتفسير لكن السلطة الاردنية بكل رموزها ترفض التشكيك. وفي الواقع لم يحصل حتى الان تشكيك علني وان طرحت اسئلة واستفسارات بعنوان بعض الثغرات من طراز تأثير ما حصل على السياحة بعد اعتراف المعتقلين بانهم رصدوا السياح في مدينة العقبة، فمنذ سنوات طويلة ورغم اكتشاف عشرات الخلايا الارهابية والاصولية لم يضرب سائح واحد من الاجانب في الاردن واسئلة من طراز تأثير الاعترافات على الاستثمار، فليس سهلا اختيار هدف للاغتيال وهو عبارة عن رجل اعمال مسيحي قومي متعصب في الواقع ضد الصهيونية في بلد التيار الابرز فيه هو التيار الاسلامي.

حلقات الرواية باختصار لم تكتمل بعد وفي حالة استثناء التحريضيين والموتورين واصحاب الاجندة المضادة اصلا لحماس وللفلسطينيين يمكن القول ان الصوت الاعلى حتى الان في الساحة السياسية والاردنية والحزبية هو الصوت الداعي لاغلاق صفحة الخلاف والأزمة واغلاق الملف وايجاد حل سياسي دبلوماسي يوقف التداعيات ولا يسمح بالمزيد من الجدل دون ان يعني ذلك بكل الاحوال الموافقة بأي شكل وبأي حال على المساس بالأمن الاردني.

صدمة واستياء شديدان من ضرب الأمن للمتظاهرين بالأحذية وحبس الفتيات والنساء وعبير تحكي عن تعريتها وضربها في قسم الشرطة

عكاشة يصف مبارك بالرئيس المزمن وعيسى يصفه بالنازي وعبدالله يهاجم المعارضين لعدم فهمهم تحذيراته وروايات متضاربة عن معركة القضاة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد مختلفة تماما، الصحف الحكومية ركزت على نتائج محادثات الرئيس مبارك في المانيا والمغرب وتصريحاته لرؤساء تحرير الصحف الذين رافقوه وعودته للقاهرة وردود الافعال على الرحلة التي شملت ايطاليا والمانيا والمغرب بينما كانت في الصحف الحزبية التي صدرت وهي «الوفد» و«الأحرار» و«العربي» و«التجمع» والمستقلة وهي «المصري اليوم» و«الاسبوع» و«الفجر» و«صوت الأمة»، عن الاعتداءات الوحشية والمروعة التي تعرض لها المتظاهرون الذين أرادوا مساندة القضاة يوم الخميس واغلاق عدد من شوارع وسط القاهرة، واستمرار أزمة القضاة واحتجاج امريكا على معاملة النظام للمتظاهرين، وأما باقي الموضوعات فكانت عن مباراة فريقي الاهلي والزمالك لكرة القدم يوم الاحد في الدوري العام وبدء الامتحانات الجامعية، وانفجار فضيحة جديدة للحكومة في بيع شركة ياسين للزجاج والاسراع بوقف الصفقة وتصريحات السفير محمد حجازي معاون وزير الخارجية المصرية ردا على انتقادات امريكا والتلويح بقطع المساعدات عن مصر بقوله ان المساعدات ليست منحة ولكنها تعبير عن مصالح مشتركة، وأما اعضاء الكونغرس الذين يطالبون بقطعها فان صلاتهم معروفة، كما وجه وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين انتقادات لأمريكا واحتراق ثلاثة مراكب سياحية راسية في الاقصر واكتشاف فقدان كل وسائل الامان فيها والاستعدادات لعقد مؤتمر منتدى دافوس في مدينة شرم الشيخ يوم 20 من الشهر الحالي وحبس مائتين وستين من المتظاهرين والافراج عن 28 في الاسكندرية ممن شاركوا في مظاهرات وأحداث الفتنة الطائفية نصفهم أقباط والنصف الآخر مسلمون وانخفاض 3 سنتيمترات في منسوب المياه ببحيرة ناصر خلف السد العالي، والموافقة على اقامة كبائن على شاطىء ركس بمدينة السويس، والى شيء مما لدينا:

باعتقاله تنظيم النساء الخطير يضرب مليون غراب معارض بأربعة معتقلات، يا بلاش، تسألني بعد حدث جلل كهذا أين اختفى المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك وعضوية السيدات اللامعات الفاضلات اللابدات من عهد جيهان السادات؟

تسألني وتقول ألا يعتبر ما حدث لندى وأخواتها عنفا ضد المرأة من الذي تشجبه السيدة سوزان مبارك واجهزة الدولة، وأجيبك لا تكن ظالما يارجل من الذي مارس العنف ضد الآخر وهل غاب عنك ان المعتقلات نساء، والمرأة المصرية قوية وعفية وبمائة رجل وقرصتها والقبر، ألم تشاهد فيلم «جبروت امرأة» للسيدة نادية الجندي او فيلم «وخدعتني امرأة» للسيدة نيللي وحتى فيلم «لا تعتقلني معك» وغيرها من افلام الوطني سينما ـ تقدر تغمض عينيك بس مش هتقدر تفتح بقك.

وربما لو كانت الدولة قد فعلت ذلك من زمان لما حدث ما حدث في سيناء وطابا ودهب والأهم من ذلك من زمان لما تجرأ المعارضون على أن يهتفوا ضد رئيسنا الذي أنار لنا كلوبات عرس الديمقرطية فضربنا فيها كرسيا بهتافاتنا المهينة، بل أردن ان يفرقن بين الشعب ورئيسه لولا يقظة رجال الامن البواسل الذين أهدى اليهم اغنية المطرب الذي أدى الخدمة العسكرية حمادة هلال والله وعملوها الرجالة».

ما هذا الكلام الذي لا يقنع أحدا مثلما لم يقنعنا الكاتب والمؤلف اسامة انور عكاشة بقوله يوم الاحد في «الوفد» عن رئيسنا:

«يرى الرئيس المزمن مثلما رأى قبله الرئيس المؤمن انه الوحيد الذي يعرف مصلحة الشعب لهذا فهو: لن يسمح بالاساءة لهذه المصلحة ـ التي هي امانة في عنقه مادام رئيسا وهو يؤمن ان عهده دائم قائم لن يزول ولا حتى بمفارقة الحياة «البركة في الانجال وقديما قالوا في الحكم الشعبية: اللي خلف ماماتش».

ومع كل الاحترام والتوقير لفخامة الرئيس مقامه المحفوظ أراني مضطرا لأن أقول ان اللهجة لا تبشر بخير وأن نظرة صاحب الفخامة وخطابه لشعبه تشيران الى احتقار واضح واستهانة بالغة واذا كان من الواضح ان سياسة الملاينة وافساح الصدر لحركة الفوران الشعبي خلال العام الماضي التي جرى في ظلها اطلاق الوعود الانتخابية قد ادت دورها بالنسبة للنظام الحاكم وانه عزم على التعامل مع فوضى ما سمي بالحراك ـ هكذا يراها ـ وانتوى ان يضربها بيد من حديد فالمسألة تشير الى فهم مقصور يصور لاصحابه انه بقليل من الشدة واستخدام «القبضة الحديدية» يمكن اخماد ما اشتعل وارجاع السكون والخمود الى الجماهير التي كانت نائمة والرهان على «العين الحمراء» و«اليد الحديدية» رهان خاسر لانه وليد العناد والعصبية اللذين يزدادان كلما فشلت سياسات النظام في التعامل الناجح مع مشاكل البلد، وكلما احس اهل النظام بأن مهلة «الصبر» لدى الناس قد انتهت ولم يعد في قوس الامل منزع فينتابهم ذعر وغضب النهايات المرتعشة ويلجأون الى وضع «الصولد كله على خانة العمل الامني والبوليسي باعتباره اخر رهان يمكنهم اللعب عليه».

لا. لا. هذا توصيف خاطىء مثله مثل توصيف من لا يمكن ابدا ان يكون زميلنا او صديقنا ابراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الامة» الذي قال ولم يعجبني ما قال وادعى:

«نعم مصر محتلة! محتلة بحكم بوليسي قائم على بطش قوات الامن التي تحولت لحماية سلطة الرئيس المطلقة والابدية وصارت تتعامل مع المواطنين العزل الابرياء في الشارع بأسوأ ما تتعامل به قوات الاحتلال الامريكي للعراقيين، بل لم يكن الامن متوحشا وبشعا ولا انسانيا على هذا النحو اثناء احتلال مصر من الانكليز.

ان ضحايا المظاهرات الطلابية والجماهيرية في مصر اثناء الاحتلال الانكليزي احتلال الحزب الوطني الامني البوليسي لمصر!

مشاهد مصر المحتلة بقوات الامن والشرطة يوم الخميس الماضي دليل حاد كالسيف في وجه من يكذب، كما يتنفس ويدعي أن هذا النظام يملك ذرة شعبية في وطنه، بل هو نظام مرعوب مذعور من مواطنيه يخشى مظاهرة من بضعة مئات وآلاف نظام يرتجف من وقفة قضاة ويهتز ويرتعب امام سياسي في الاربعين من عمره هو أيمن نور فيسعى لقتله سياسيا واعتقاله وتلفيق التهم له ثم حبسه، مرعوب من خروج مجرد فرد، شخص من سجنه ومحبسه! هذا نظام مفزوع مرتجف مبلول أمام جماعة الاخوان لمسلمين ويخافها ويخاف ظلها وهمسها ورجالها حتى انه يقض على العشرات والمئات منهم بشكل يكاد يكون منتظما ويوميا.

نظام يخشى من قانون استقلال القضاء ومن قانون يمنع حبس الصحافيين ومن قانون لاستقلال الجامعة، نظام يخشى من فتح باب تكوين الاحزاب، نظام لا يطيق عودة نقابة المهندسين، نظام يرتعب من اطلاق حرية اصدار الصحف ولا يقدر على التخلي عن ملكية الصحف ووجوه صحف ملكية للدولة تصرف عليها وتعين موظفيها وتضع رجالها على مقاعد رئاستها.

هذا هو النظام الذي يحكمنا واضح بلا لبس ولا التباس، لا مكياج ولا تجميل بل هو بكل وضوحه القبيح وبكل ظلمه وظلامه نظام بوليسي مستبد أقرب الى حكم النازيين.

في السياسة يقتل ويسجن ويضرب ويعذب من جهة وفي الاعلام يكذب ويضلل ويزيف ويزور من جهة أخرى!».

لا. لا. هذه وتلك دعوات الى الفوضى وهز هيبة الدولة، والاساءة لرئيس الجمهورية وتخط للخط الاحمر الذي حذر من تجاوزه وقد تكفل بالرد عليهم زميلنا عبدالله كمال ـ رئيس تحرير مجلة «روزاليوسف» قائلا:

«لقد أدت الاساليب المتدنية في الحوار والفوضى وبالطبع الانحطاط اللفظي واساليب الابتزاز والتهديد والقصف المتبادل بالاتهامات الى نشوء حالة من الخوف من السياسة، وتفاعلاتها، بعد ان ظن فريق من الناس ان مناخ الحرية والتنافس الراقي سوف يكسر عزلة المبتعدين ويدفعهم الى المشاركة، والانغماس في الحياة العامة هي ظاهرة سلبية خطيرة ادت اليها الاساليب غير الحضارية التي حولت السياسة في الشارع الى نوع من «فرش الملاية».

ان هذا الاثر الجانبي ليس هو المهم في الواقع، اذا ما قورن بآثار عديدة اخرى كلها في صميم الحالة وليست على جوانبها وأهمها ان المواطن العادي الذي تصادف وان مر في وسط البلد حين انعقدت اعتصامات غير مبررة وحاول أن يفهم دوافعها وعلاقتها بمصالحه، دون جدوى أو المواطن الذي اشترى جريدة معارضة وتابع من خلال ما تقوله ان هناك أزمة طاحنة ـ على حد وصف البعض ـ وأن هذا النظام «الديكتاتوري» لابد ان يسقط كما تقول بعض الجرائد، أو المواطن الذي تابع الاخبار في بعض الفضائيات فانكب عليه المبشرون المصريون العظام بالثورة بسيل من العبارات الساخن والتحليلات المتوترة التي اختلطت بقدر لا يستهان به من الشتائم.

هذه النوعية من المواطنين الذين لا توجد علاقة مباشرة لهم بالتضاغطات السياسية، ولا يعرفون موازين القوى او المعاني الحقيقية للكلمات وقيمتها هي التي تتعرض الان لهجوم اعلامي كثيف ينقلها الى حالة الخوف والتوتر والظن بأن الحياة لا تسير في الاتجاه المعتاد، «ان صعوبة الحالة التي يعيشها قطاع من الرأي العام هي ما يمكن ان نعبر عنه فيما يلي:

انه يعاني من صدمة حقيقية سببها التطاول المستمر على الدولة، وبما في ذلك على رئيس الدولة وبطريقة تجاوزت كل ما هو قادر على استيعابه ولا أقول ما هو مألوف.

انه يدرك ان هذه التطاولات لن تهز الدولة العتيدة ولن تؤثر في كيانها، ولكنه في نفس الوقت لا يستطيع ان يستوعب حالة الصمت التي انتابت قطاعات عريضة من الدولة، كان يفترض فيها ان تخرج لكي تشرح وتتكلم وتقول بوضوح ما الذي يحدث.

ان عديدا من الأصوات المتفاعلة والمثيرة للصخب لدى الرأي العام انطباعات أكيدة على انتماءاتها غير الوطنية وها هو يراها تصول وتجول في الساحة بكل ثقة غير عابئة بأي احتمال، ولا تستحي على الأقل وهي تطرح ما يستطيع أي مواطن عادي ان يفهم انه لا ينتمي الى الاهتمامات الوطنية.

ومنذ ان بلغت الى الجميع رسالة الرئيس التي قال فيها بوضوح ان استقرار البلد هو خط احمر بما معناه انه حدد اطارا لحدود التفاعل، وبغض النظر عن أن مقولته تلك هي مبدأ ثابت يؤمن به ويعلنه في مناسبات مختلفة، الا انه يمكن القول ان المعنى الكامن في هذه العبارة قد جدد حيوية من كان يحتاج الى تجديد الحيوية ونبه كثيرين الى ان العبث الجاري في وسط القاهرة ليس بعيدا عن العين وهو خاضع لتحليل دقيق، حتى لو لم تكن هناك ردود أفعال يومية مباشرة على ما يحدث ان هذه الجملة التي أدلى بها الرئيس «استقرار البلد خط أحمر»، تدفعنا الى ان نعيد قراءتها بأكثر من صورة:

ان هناك حدودا لكل ما يحدث حتى لو تم السماح بكل أنواع اللهو والعبث فان هناك نقطة لا يمكن عندها الصمت.

ان على من تجاوزوا كل الحدود في الاشهر الماضية ان يكتشفوا بأنفسهم أين هي النقطة التي عندها سوف ترى الدولة ان ما يحدث يمس استقرار البلد، ومن ثم أين يقع هذا الخط الاحمر، وأتصور انه بعد اطلاق هذه العبارة من الرئيس قبل ايام كان على كل من يتفاعل في الساحة ان يفحص معنى العبارة لكي يحدد المكان الذي سوف يضع فيه خطواته فيما بعد.

ان صمت الرئيس عن هذا التهجم الشخصي عليه وهو صمت يفهم الناس على انه ترفع وسمو عن الصغائر، لا يعني أنه سوف يقبل أن تتحول هذه الأنواع العبثية».

معركة القضاة

والى معركة القضاة بادئين بمناصري النظام والموضوع الرئيسي بالصفحة الاولى من جريدة «روزاليوسف» امس ـ الاحد ـ والتصريحات التي نقلها زميلنا صلاح الجازوي لعدد من القضاة وجاء فيها: «قال المستشار محمد عيد سالم الامين العام لمجلس القضاء الاعلى: ان اضراب القاضي عن الفصل في الدعاوى هو «جريمة انكار للعدالة» لم تحدث من قبل في مصر.

استنكر سالم ان يمتنع قاض عن أداء واجبه كنوع من الاحتجاج او اعلان رأيه حسب ما تبناه عدد من اعضاء نادي القضاة.

طالب الامين العام القضاة «المختلفين» من الجانبين بالنظر الى مصلحة الوطن العليا والجلوس معا والتحاور بعيدا عن وسائل الاعلام، من جهته اعتبر المستشار فاروق عوض مساعد وزير العدل ان اضراب القضاة عن العمل يدخل في دائرة جريمة انكار العدالة!

اشار عوض الى ان قانون السلطة القضائية ينظم مسألة احالة القضاة الى المحكمة التأديبية.

ورفض مساعد وزير العدل لجوء بعض القضاة الى «الاعتصامات والتجمهر والصوت العالي» للاعتراض على احالة زميلين لهم الى التأديب وفقا للقانون».

وفي نفس العدد قال زميلنا بـ«الأهرام» طارق حسن في عموده اليومي ـ اجتهاد ـ:

«لم يعد هناك شك في ان تحالف مجموعات «الاخوان» و«كفاية» وبعض أطراف في أحزاب المعارض وبعض الصحافيين وبعض المحامين وبعض القضاة وبعض اساتذة الجامعة لا يحترم القانون والنظام العام، هذا تحالف ضد القانون وضد النظام العام وضد الديمقراطية، هذا تحالف مع الفوضي والاضطراب والغوغائية، وهذا قاض كبير هو المستشار زكريا عبدالعزيز تنسب اليه احدى الصحف يوم الجمعة 12 ـ 5 ـ 2006 انه هتف: يسقط، يسقط فتحي خليفة «رئيس مجلس القضاء الأعلى» وأنه لم يعد قاضيا بعد الان، وأن تحت يده مستندات وقائع تؤدي بخليفة الى المحكمة الجنائية؟!

وهذا قول خطير لأنه لو صحت نسبته اصبح من حقنا التساؤل: كيف لقاض ان تكون بيده مستندات ووقائع تؤدي الى المحاكمة الجنائية فلا يقدم بلاغا فوريا بها للجهات المختصة؟!

بل كيف يهدد بها وكأنها مادة اتهام سياسي؟!

وهو قول لو صحت نسبته فهو دليل قاطع على مظاهر الانفلات الفوضوي وأن أساليب السياسة البغيضة غلبت اساليب وقواعد القانون المحترمة داخل أركان سلطة عزيزة لها تقديرها البالغ.

وهو قول لو لم تصح نسبته فنفيه الفوري واجب من جانب المنسوب اليه قوله».

والى «المصري اليوم» امس ايضا ـ وتحقيق زميلنا طارق امين الذي جاء فيه:

«في تطور جديد على صعيد أزمة القضاة الحالية قرر مجلس ادارة نادي القضاة بالمنصورة تجميد عضوية المستشار محمود صديق برهام الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، صاحب البلاغ الشهير ضد ما يسمى «بالقائمة السوداء للقضاة المنسوب اليهم تزوير الانتخابات التشريعية الاخيرة».

وانتهى اعضاء مجلس الادارة في اجتماعهم الطارىء مساء امس الاول، الذي خصصوه لمسأل